



ملاحج السياسة السكانية في اليمن

أمين عبد الله إبراهيم



اختتام ورشة العمل الخاصة بإعداد وثيقة دليل المعلم في التربية السكانية

تختتم اليوم الأربعاء بمقر مركز البحوث والتطوير التربوي ورشة العمل الخاصة بإعداد الوثيقة المرجعية لأدلة المعلم في التربية السكانية لمرحلة التعليم العام، والتي نظمتها مركز البحوث والتطوير التربوي بالتعاون مع المجلس الوطني للسكان ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك خلال الفترة من ٧-١١ أكتوبر الحالي وهدفت الورشة التي شارك فيها ٢٦ مشاركاً ومشاركة يمثلون عدد من الأكاديميين والباحثين بمركز البحوث والتطوير التربوي وإخصائي المناهج في إدارة المناهج بوزارة التربية والتعليم، إلى إعداد وثيقة مرجعية لأدلة المعلم في مجال تدريس التربية السكانية، والتي تتضمن مادة علمية مناسبة تشمل القضايا السكانية الملحة وذات الأولوية، كما تشمل على التقنيات والوسائل والطرق التربوية وذلك بغرض الإقامة الدائمة أو المؤقتة سواء أكان ذلك لممارسة مهنة أو لغير ذلك من الأغراض، أو في انتقال الإنسان من موطنه الأصلي إلى موطن آخر..

فالهجرة طوال التاريخ تعد عاملاً هاماً من عوامل المواءمة بين الإنسان وموارده الثروة التي تحيط به فإذا شحت الثروة أو نضبت فإن الإنسان يهاجر إلى منطقة أخرى حيث الفرص الأفضل للعيش وعلى أساس هذه الحقيقة البسيطة تنتشر الإنسان في جميع جهات الأرض وانتشرت معه الحضارات والمدن، ذلك لأنه بوجه عام ينزع إلى التنقل من مكان لآخر ويتصور عالم الإحصاءات السكانية كنجسلي دافز أن هناك أمرين كانا وراء حدوث الهجرة، أولهما أن الإنسان بما يمتلك من البات ولغة يمكن أن يتأقلم في ظروف مختلفة دون الحاجة إلى أن ينتظر حتى تؤثر عليه النشوء والتطور بهذه الظروف وتحولها إلى بيئة ملائمة للعيش بها ثانيهما في الوقت الذي أخذ السكان فيه بالازدياد أخذت الثقافات بالتنوع والاختلاف وأخذ يحدث تباين وعدم مساواة بين المجموعات البشرية.

وكانت هذه الاختلالات والتباينات على مدار التاريخ هي بمثابة الدوافع.

تتمكين المرأة: تتضمن الاستراتيجية تحقيق العدالة بين الجنسين في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية والتشريعية وتمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها وكفالة تعزيز اسهامها في التنمية المستدامة وفي عمليات تقرير السياسات في جميع المراحل، والاشتراك في كل جوانب الإنتاج والأنشطة المدره للدخل والتعليم والصحة والعلم والتكنولوجيات والثقافة المتصلة بالسكان، فضلاً عن غرس قيم العدالة والانصاف بين الجنسين في أذهان الصغار بما يتفق مع قيم المجتمع..

الصحة الإنجابية: تشمل تحسين صحة الأم والعمل على تخفيض معدل وفيات الأمهات ليصل إلى ٧٥٪ لكل مائة ألف ولادة حية في العام ٢٠١٥م وإلى ٦٥ بحلول العام ٢٠٢٥م ورفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٥٦٪ بحلول العام ٢٠٢٥م على أن لا تقل نسبة الاستخدام للوسائل الحديثة عن ٣٥٪ للعام نفسه وتستهدف الاستراتيجية فئة الشباب والمراهقين من خلال توعيتهم بمخاطر الإنجاب المبكر والمتأخر وتوفير الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسيا بما في ذلك الإيدز..

خلاصة القول، تندرج السياسة الوطنية للسكان في اليمن ضمن نهج تنموي يسعى إلى إبطاء النمو السكاني وتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بهدف تحسين مستويات المعيشة وتنمية الموارد البشرية ودرء الآثار السلبية والمتبادلة بين السكان والتنمية والبيئة وتمتثل التحديات في تأكيد وتكثيف الدور التنسيقي للمجلس الوطني للسكان بأمانته العامة من خلال استكمال الهيكل التنظيمي للامانة العامة بما في ذلك إنشاء فروع لها في المحافظات، وتحديد نقاط ارتكاز في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والتطوير المستمر للبيئة المعلوماتية والتخطيطية والتشريعية، وإقامة شراكة فعلية بين القطاعات المختلفة، وتشجيع وسائط الاتصال والإعلام السكاني بغية رفع الوعي والالتزام على جميع المستويات بهدف دفع المخططين ورؤساي السياسات والمؤثرين على القرارات الأسرية والتنمية والبيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة لخدمة أغراض التنمية المستدامة وإدماج الاهتمامات السكانية في الخطط التنموية على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية..

السياسة إلى رفع توقع الحياة عند الولادة إلى ٧٠ سنة بحلول العام ٢٠١٥م و٧٠ سنة بحلول العام ٢٠٢٥م وتأمين مياه الشرب المأمونة لما لا يقل عن ٩٠٪ من السكان بحلول العام ٢٠٢٥م وإعادة تأهيل المعوقين وتلبية احتياجاتهم، وخفض معدل وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر ليصلا إلى ٤٥،٣٥ حالة وفاة لكل ولادة حية على التوالي بحلول العام ٢٠١٥م وتعزيز صحة ورفاه وإمكانات جميع الأطفال وتلبية احتياجاتهم الخاصة..

التعليم ومحو الأمية: تشمل السياسة السكانية تحقيق زيادات سنوية مضطردة في إعداد المتحقيين بالتعليم الأساسي وخصوصاً الفتيات وصولاً إلى هدف التعليم للجميع بحلول العام ٢٠٢٥م، وتخفيض نسبة الأمية خصوصاً في المجتمعات الريفية وأوساط النساء بحيث لا يزيد المتوسط العام عن ٢٠٪ بحلول العام ٢٠٢٥م..

التنمية المستدامة، وبالتالي تخفيض الخصوبة ليصل معدلها إلى أقل من أربع ولادات حية لكل امرأة بحلول العام ٢٠١٥م وإلى أقل من ٣،٥ بحلول العام ٢٠٢٥م..

الهجرة الداخلية: تتمثل الاستراتيجية في تنظيم تيارات الهجرة الداخلية من خلال تطوير المدن الثانوية وتوفير المرافق والخدمات الأساسية بهدف التخفيف من تيارات الهجرة إلى المدن الرئيسة..

النمو الاقتصادي: ترمي إلى تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بما يكفل إحداث تحسين في مستويات المعيشة وتنمية الموارد البشرية..

الموارد الطبيعية: تتضمن تحسين البيئة وحمايتها والحد من أنماط الإنتاج والاستغلال غير القابل للاستدامة ودرء الآثار السلبية والمتبادلة بين السكان والتنمية والبيئة..

الصحة العامة وصحة الطفل: تهدف

تبتت اليمن سياسة وطنية للسكان منذ العام ١٩٩١م حين وضعت الاستراتيجية الوطنية للسكان للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠م، وقد تم تحديث هذه السياسة استجابة للأوضاع والتطورات والتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية وتحديات الألفية الثالثة، ومتوافقة مع الجهود الوطنية المبذولة لترسيخ أسس التنمية المتكاملة وفق الرؤية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حتى العام ٢٠٢٥م ومسألة إدماج التغيرات السكانية في خطط التنمية الخمسية..

وتعتبر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان التابع لرئاسة الوزراء الجهاز الرسمي المسئول عن وضع السياسة الوطنية للسكان وتحديثها، والتي تؤكد هذه السياسة على أن الإنسان هو أهم الموارد وأهمها، وتمثل الأسرة الوحدة الأساسية في المجتمع، ويشكل الإنصاف والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على جميع أشكال العنف ضدها أهم دعائم السياسة الوطنية للسكان، ويتعين توسيع خيارات الزوجين وحريةهما في الإنجاب في إطار الأسرة والوالدية المسئولة، والحصول على الرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة الإنجابية بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، والحرية والمسئولية في اختيار عدد الأطفال والمساعدة بين حمل وآخر والحصول على المعلومات والتثقيف، وتشدد السياسة على الأمومة الآمنة حقوق الأطفال، وعلى التنمية البشرية بوصفها من الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الجانب الإيجابي للموروثات الثقافية، وإيلاء أهمية لمبدأ الشراكة الفاعلة بين قطاعات المجتمع كافة..

ويتمثل الهدف الاستراتيجي للسياسة الوطنية للسكان في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والنمو السكاني وتلبية للطلبات المتنامية للسكان، وقد تم وضع استراتيجيات بعيدة المدى تمتد من العام ٢٠١٠م إلى العام ٢٠٢٥م واعتماد خطط وبرامج عمل خمسية لتنفيذها..

وتتضمن السياسة الوطنية للسكان استراتيجيات في مجالات أساسية منها:

النمو السكاني: يتمثل الهدف في إبطاء النمو السكاني ليتناسب معدله مع مقتضيات

قضايا الشباب في السياسة الوطنية للسكان

شوقي العباسي

أنفسهم والاستماع لهم وإلى آرائهم لمعرفة همومهم وذلك من أجل إتاحة الفرصة لهم في المشاركة في وضع المقترحات للبرامج المطلوبة لقضاياهم..

والملاحظ هو أن بلادنا بدأت تهتم بهذه الفئة الهامة وقضاياهم من خلال مشاركة القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ/رئيس الجمهورية وحضوره لكثير من الفعاليات المتعلقة بالشباب والإهتمام بقضاياهم من أجل تخفيض معدلات البطالة والفقر في أوساط الشباب والتوجه الجاد في دعم الشباب والأخذ بأيديهم لتحقيق مستوى معيشي جيد وخلق فرص عمل من أجل الحد من البطالة التي يعاني منها الشباب..

وما يجب التطرق إليه هو ضرورة أن يقوم المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات السياسية بتحمل المسئولية في هذا الجانب في تبني قضايا الشباب كون هذه القضية مسئولية الجميع للارتقاء بدافع الشباب ومعالجة قضاياهم..

ان تمكين الشباب من المعلومة ومداهم بالمعارف تمكن في اتخاذ المواقف الإيجابية فيما يخص حياتهم من خلال مداهم بالمعلومة عبر وسائل الإعلام لان المعلومة الصحية التي يتلقاها الشباب تساعد كثيراً في اتخاذ موقف معين من أي قضية سلباً أو إيجابياً..

لذلك فإن المجلس الوطني للسكان يبذل جهوداً كبيرة في هذا الموضوع وغيره من المواضيع المتعلقة بالسكان بالإضافة إلى الجهات الأخرى كوزارة الإعلام ووزارة الأوقاف والتربية والتعليم ووزارة الشباب، كل هذه الجهات تتحمل جزءاً كبيراً من هذا الموضوع والعمل على توعية الشباب والإهتمام بقضاياهم ومعالجة مشاكلهم، لأن عدم الإهتمام بهذه الشريحة ووضع الخطط والبرامج الهادفة إلى تحسين وضع هؤلاء حالياً يشكل خطورة في المستقبل، لأن الشباب يجب أن يعرفوا ما يدور حولهم حتى يتمكنوا من تقدير المخاطر وتجنبها وكذلك طرح قضايا التنمية وإشراكها عليهم لمعرفة آرائهم فيها لأنهم قادة المستقبل..

أخيراً فإن الشباب عماد المستقبل وأكثر الفئات السكانية حيوية ويمثلون العامل الحاسم في إحداث التغيير السكاني إلى الأفضل وذلك من خلال تسليحهم بالمعارف العلمية والمعلومات الصحيحة وتبنيهم السلوك الإيجابي السليم الذي يمكنهم من إحداث التغيير داخل المجتمع من خلال الوصول إلى معدلات سكانية تساوي الموارد المتاحة في البلاد..

التي أقرتها الحكومة على اعتبار الشباب جزءاً مهم من أهداف الألفية، وذلك من خلال الجهود المبذولة للوصول إلى الأهداف المرجوة والمرسومة من قبل الجهات المعنية بحقوق الشباب وقضاياهم وفي هذا الشأن فقد أجريت العديد من الدراسات الخاصة بالشباب وقضاياهم وذلك من أجل الوصول على معلومات دقيقة عن قضايا الشباب التي يعانون منها مثل الفقر والبطالة والتعليم والصحة والأمراض المنقولة جنسيا التي تهدد الشباب، من أجل الوصول إلى بيانات ومؤشرات هامة تساعد واضعي الخطط والبرامج على من الذي يديره الشباب وترجمة الخطط والبرامج الموجودة مع القطاعات المختلفة إلى خطط عملية..

ان مناقشة قضايا الشباب لا تقتصر على الكبار والمخططين وإنما يجب إشراك الشباب

أكدت السياسة الوطنية للسكان على العمل الجاد لتعزيز صحة جميع الأطفال والشباب والمراهقين ورفاهتهم وتلبية الاحتياجات الخاصة بهم مع إيلاء الاعتبار الواجب لقدراتهم الخلاقة وتقديم الدعم لهم على صعيد الأسرة والمجتمع وتوعيتهم بمخاطر الإنجاب المبكر والمتأخر وحالات الحمل عالية الخطورة وتوجيه قدراتهم بتوصيل المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسيا وغيرها من الأمور بحياتهم ونشر المفاهيم التوعوية بينهم لما لذلك من إسهام في تفعيل واقعهم ويؤهلهم للمشاركة من قضايا المجتمع وتنميته..

أن السياسة الوطنية للسكان عكست هذا التوجه من خلال المساحة الكبيرة التي تحلتها قضايا الشباب في السياسة الوطنية للسكان



مفاهيم سكانية

يشير إلى أن تضامير عوامل إيكولوجية واجتماعية معينة قد أوجد ويوجد على الدوام وضعاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأيدولوجياً، بتعبير آخر نظاماً اجتماعياً يكون في مصلحة فئات من المجتمع، وضد مصلحة فئات أخرى وكانت وتكون النتيجة أن قسماً من أبناء الوطن يتراخي لديه عنصر الانتماء والارتباط بمقره الأصلي ومسقط رأسه ويبدأ يتطلع نحو الهجرة..

وهذا يجعلنا نقول أن الهجرة ظاهرة اجتماعية سكانية لها دلالتها وإبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية المختلفة وتعمل على تشكيل المجتمع وإعادة تشكيله باستمرار فتؤدي إلى توزيع السكان وإلى تغير التركيب الاجتماعي للمجتمع وللأسرة المعيشية كما يمكننا أيضاً من ربط عملية الهجرة بعوامل الدفع وعوامل الجذب، مع أن عوامل الجذب تأخذ نسبة بسيطة مهما كانت الإغراءات التي تقدمها لأن يترك الفرد مسقط رأسه ويستجيب لتلك الإغراءات والهجرة كانتقال من مجتمع إلى آخر يقوم بها الفرد أو الجماعة عند الشعور بعدم الاستقرار العيشي، وعندما لا يجدون مجالاً لممارسة أنشطتهم العامة وأبسطها العمل، فيدركون فقدان قدراتهم وحيويتهم والإحساس بنقص مكانتهم، والشعور بالافتقار والتشرد داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، الأمر الذي يدفعهم إلى الهجرة ويمثل الجانب الاقتصادي عاملاً هاماً كدافع رئيس للهجرة، وهذا ما أكد عليه الكثير من علماء الديموغرافيا والاجتماع وبالذات عندما يكون المستوى المعيشي للفرد متدنياً، ويجلب معه مشاكل عدة لا يستطيع الفرد العيش معها، فيضطر لتترك موطنه الأصلي الذي تعود الإقامة به للهجرة بحثاً عن مستوى معيشي أفضل وتتوصل من ذلك إلى أن الهجرة غالباً ما تكون اضطرارية عند فقدان الاستقرار المعيشي، وتطلعا لمستوى معيشي أفضل أو هروباً من الاضطهاد أو الحروب أو الكوارث الطبيعية، فيضطر المهاجر مجبراً الانفصال عن روابطه وعلاقاته الاجتماعية ومحاوله التكيف والانسجام داخل المجتمع الجديد بإقامة روابط وعلاقات إجتماعية جديدة تتلائم مع بيئته الجديدة في السكن والعمل، ومع مستواه التعليمي والثقافي، وحاجاته ومتطلباته الحياتية اليومية العامة..

وهناك نوعين من الهجرة هي الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، وسوف نتحدث عنهما في الإعداد القادمة لهذه الصفحة..

الهجرة

الهجرة هي إحدى حقائق الحياة البشرية وتمثل جانباً من جوانب السلوك البشري منذ نشأة الإنسان، فهي ظاهرة سكانية لها دلالتها وإبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية المختلفة ويعطي قاموس وبستر الجديد معاني الفعل يهاجر..

– الانتقال من مكان إلى آخر، وبخاصة من دوة أو إقليم أو محل إقامة إلى مكان آخر للإقامة فيه..

– الانتقال بصفة دورية من إقليم أو بيئة إلى إقليم أو بيئة أخرى.

– ينقل أو يحول..

وبناء على هذه التعريفات فإن كلمة الهجرة تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية، مع الافتراض الضمني بأنه سترتب عليها تغير في مكان الإقامة أو السكن بقصد الاستمرار في البيئة الجديدة وأنها انتقال السكان في أشكال مختلفة فردية أو جماعية بين بلد وآخر أو في حدود البلد الواحد على النحو التالي:

أ- الهجرة الاختيارية: هي التي يتخذ فيها الفرد قرار الهجرة برغبته وقناعته..

ب- الهجرة القسرية: هي التي تتخذ فيها قرار الهجرة بالإجبار فتحدث قسراً نتيجة للحروب أو الإختلال أو الغزو أو الكوارث الطبيعية، ويتفرع منها:

– هجرة الطرد والإبعاد: حيث تقوم السلطات بإبعاد أو طرد أفراد أو جماعات غير مرغوب..

– هجرة اللاجئين: وهم الذين ينزحون من مواطنهم الأصلية تحت تأثير الحروب أو الإحتلال إلى مناطق أخرى غالباً ما يختارون الانتقال إليها..

الرئيسية للهجرة إذ يرى أحمد محمد الزعبي بان الهجرة الحديثة في العصر الحديث هي بصورة أساسية أحد نتائج تحول المجتمعات البشرية بأشكال ودرجات متفاوتة من مرحلة «ما قبل الرأسمالية» إلى مرحلة «الرأسمالية» أو بتعبير آخر، الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي الإقطاعي وشبه الإقطاعي حيث الفروق الكثيرة بين الريف والحضر، وذلك لصالح الحضر المدنية على حساب الريف القرية ويرى أن موضوع المدخل العلمي الواقعي لدراسة الظاهرة الهجرة الخارجية هو أسلوب أو نمط الإنتاج الذي يمثل وحدة كل من الأرض والآلة والإنسان، وبالتالي العلاقة بين عناصر هذا المثلث، ولا سيما علاقات الملكية «ملكية الإنسان لكل من الأرض والآلة» فالرصيد التاريخي